

صادق میرزا
مجلس شورای
مجلس

۷۲۱



است
نام در اندک
وزارت
مجلس شورای
وزارت
وزارت
وزارت



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	رساله در بیان بزرگوار
مؤلف	آقای سید محمدحسین طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد	(۷۲۱) از کتب (خطی)
شماره ثبت کتاب	۷۸۰۳

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
املاسی
۷۲۱

صادق میرزا
مجلس شورای
مجلس

۷۲۱



است
نام در اندک
وزارت
مجلس شورای
وزارت
وزارت
وزارت

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	رساله در بیان بزرگوار
مؤلف	آقای سید محمدحسین طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد	(۷۲۱) از کتب (خطی)

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
املاسی
۷۲۱

خلفه ما يدور في مع ان من العبد يجب ان لا يترك ليقع اليه اليه البعث كما لا يخفى على
من احسن النظر في احوال الاجامات المعقولة وطريقة القضاء والرد في هذه الاخبار
يعتق كما ذكرت فانه من الشهود وبها يبري ما لا يراه الغائب وهم قضاة هذه الاخبار
وانتوا لها واعرف بما نقلها وايضا بمراة الاثمة والروايات خرجت من يدكم
حاصل الخبر انما يعرف بما في يده وهم كبرت بحالها فيهم من انهم جميع
وقد اتفقوا على البرائة عاتية الاتفاق والاطلاق بما ياتي الاطلاق وعمل جميع المحققين
كان عليها لما ذكرنا في القول الاول من الطرفين انما يتبين على من هما من دون
جميع او يخرج منها وما يلحقها من اوليها ما يحد بها الملل لا وجه له وضاده
طاهر من الاخبار فانما البرائة العقلية والله لا ثالث مادل على البرائة اكثر وشهر
والقول سدا وادفع ولا بد وهو انفي الكثرة والتسعة وبقاها الى الله الباقى كتاب الله
اسمعه الله تعالى وطالبين للعبارة وما علم في الخرج والضرورة للاقرار بالخرق ما يظفر
من عومات الاخبار ودعى الانوار ما نقلنا من الاجماع ولو اخضا عاذا كذا نقول
غاية الامر الاحتمال والخرقة خرج الى الموضع الثاني ويظهر حكمه كذا على ما في ما نقل
العمل بالبرائة وحقيقة ما قلناه حاصل من اولتنا والوقف اذ لم يطع عن ارفع من ذلك
وحكم بالبرائة وقد اطلقنا على الامر بغيره وكل واحد من الادلة اثمة التي طرق اثبات الحكم شرعي
ول عليها ما عرفت وانما نقول بان التكليف بالتوقف ثبت مما دل عليه فلا بد ان يكون العمل
ما ذكرت سابقا فيكون الامر حكما وكرها ما ذكرنا والقول باختصاص الآيات والاحكام الموافقة
بالشرع في طريق الحكم وما يكتفي الحوزة فتوقف على اكثر من الاخبار خرج مثل قوله واما ما ذكر
امرا لهما من خليس عليه شيء ثبت ورد في بسبب الخط حال الاحكام جملة وحكاية الترتيب
في القواعد ووجهه على عند التأمل يعلم ارادة الملائق منها خرج مع قطع النظر عن الخبرين

الموجع

والموضع فيها جعلها على ما هو العقل الذي لم يمتنع الاستدلال به في حقها من غير الاعتقاد بالثبوت
شئ فاقبل مع انضغاط ان حال شبهة نفس الحكم وبشبهة طريق واحد كما ينبغي ان تقول
بالبينة انها تقول بالبينة اليها بما ان هذه الاخبار في ضعف السند فليد من اثبات حجية
منها مع انكم في مقام التعرض لا تقررون الضعيف بخلاف غايته ما يقتضيه منع انباء
والمداينة على العلم مع ان تقول التوقف مع ظهور في رفع وامكان الرجوع اليه كما قيل في
وكون ما في خبر من الاولين ان خروجهما من ادائها من اجل ما قيل في عدم حرز الاداء معلوم فاقبل
فقد اطلعت بالبينة البعير من الاخبار واما الكلام بالبينة في المضائق اما من علم
المباينة لغيره وما وافق من الاخبار والامام ان حرزه ومعارضة انما يكون بعد
بشروط ان لا يلقى فيه من الشبهات وهو محل نظر فيقول ان السائل يتبين حيث يستحق
حلية والامام في البينة الحلال في الزيادة منها بل اكثر المواضع لم يقفوا بها بل شهدوا لغيره
ليقرب وليقنعون بخبر هذا المجمع فاجابا بكثرة التوقف في المواضع فاقبل في المواضع
والامام وان كان في العقل والموثقات مثل الادوية في البينة بالبينة البينة
الطريقة في الاعصار والامام على ذلك في ذلك مع ان العلم بالبينة ان يكون
التميز الذي لا يلقى في شبهة وان يكون مال مثل السارق والهابية وغيرهما من
حفظ الاحرام على حلالا بنا لان الحلال لا لا عقار عليه والبعين هو المطلوب فاقبل
حداها هو انهم ضلال بين وكيف اذا ظهر جميع الدلائل المذكورة وهو كما ترى ويمكن
الجواب بان الثابت من الدلائل عدم الموازنة من جهة عدم العلم وكون هذا احاطا
بيننا بعد علم الله لو تم ما ذكرت لم يبق شبهة لان العلوم بينه وبين غير العلوم بينه وبين
والله اعلم بالادلة مما رويها احذارا في حقا فله تكليف بين البينة مع ان الظن من قوله
انما سميت بالبينة لانها شبهة الحق فاقبل اولها والله اعلم فيها ثم فيها البينة وعلما من
الحق الحديث ان البينة على بعض الاخبار الواردة في شبهات يظهر من كون

لا يعلم دفع فيه منها مثل قوله اذا بليتيم عمل هذا فعلكم لا لا جلا ولا حق استلوا وعدوا
علا انه جاد كذا ان لم يثبت كون ما لا نفس فيه فثبت لكن لا اقنع من استدل بالبداهة
يكون من الحمل الباطن واذكرت من الترتيب مدافع بان مثل ما ذكرت من نفس الضم
ان كان موجودا في ذاتهم مستقرا كالحكمة فيه فثبت كما كانت والله لا مجال كما كانت
قوله اصل لكم لطيفات وليل لظنهم اقول الوجه المذكور جعنا بغير حارة المقام
المسببة والتقدير لا يعلم بل يعلم على ما لا بد بغير شخص من الاشياء كيف فعل
فعل محضه ومع ذلك كيف لا يعترض اشياء على الفعل بالكم لم فعلت بغير شخص
مخوفا حتى وان كان فعلك معللا وادخلنا لان الادامه عليك الموت وتترك الفعل
فيما لم تجد معنى شخصه وتكون اسماء وان فعل شخصه امور لا تعدل النفس ومع ذلك
لا يعرض احد من فعله لا يؤمن الوجه ومع جميع ذلك كيف يمكن الاستدلال
على الحكمة بغير عدم الاعراض وعدم التوقيض من انما تدري ان الفعل خالف اشياء حيث
فعل غير انه قد ثبت فثبت كونه مع عدم الاعراض عديم جهة يكون تلك جهة فيها سببا
لعدم الاعراض عليه من جهة الحرفه فانكرت في مثل هذا ليس له اعراضا واطلاقا لا تدري
انه ليس بمرض ومع ذلك لا يعرض علينا لكن نقول جزا لا نستكمل لان بشره عنكم فيها القوة
فيما لا رافعة فيه معلل بقر وكثرة المعارض لا بد من البدر والله كان جعل القدر بقره باق الوجه
سببا لا نقول به ولا نقاتل ولا نصار الموقوفه ان ان الخبيث منها اولاد علمه انما يدركان
او يدرك احدكما ولا مجال لوجوب اصل البراءة بتجسس اولادهم منها انظر كما لا يخفى وعلى
الاول نقول مقتضى الالباب والاختيار عدم الموافقة والحق من ان هذا قيل العلم في
هذا الخبر اهلاكم مع عدم العلم بغير علم كون الاملاك صفة الموافقة من البر والحق
منه لا محال ان يكون المراد من المعارض المرتبة على الاجرام فانتهى انهم مرقع للبدن والروح
او غيرهما والمعارضة ترتب عليه وان لم يتحقق العلم مثلا لا يعلم ان اسم حرام وبذلك يتبين
منه فانتهى اهلاكم والاعتناء اهلاكم عدم علم وكذا لو لم يجره ولو لم يعلم باية سمعت
من لفظ اهل البيت ان كان قصده خلاصا ومن الباطل وضاهة ولو كان ذلك سمعت

تعمیراتی

حده حتى ارتكان على بعض الغيبات فافق ان ترث الفجر على اصل من ذاك من قرآن غده
 الى ثلاث بالكلية وارتكان الى ثلاث ليلة وبما جعله ذكرنا معلوم عرب فخلعوا سوادى
 الكه في بطن من العاصدة ^{التي} قال حين سئل لم يرد الله الفجر والبر والبر والبر
 فقال ان الله لم يرحم ذلك عاصده واصل لهم كواهم من رحمة من عينا حرم عليهم ولا
 اعطاهما اصحابهم والبر حتى التي وعلمها باليوم وبدايتهم واعطاهم فاعلمهم ولا
 عفا عنهم لمعلمهم وعلم ما يعقرون فيها هو عذوة عليهم ثم ارجع الفجر والبر في الود
 الذي لا يوم عن الابصار ان ما لا عند العبد للبر لا يبر ذلك ثم قال آية التي تعلقها
 ارجع للاصناف بركة وحمل جبره وذهب قوته والفقير لا يوتى من البر الا الحاجة
 واما التي فاذا جرت اكل المال والاصول وجبر الفجر وبين الرأى والحق وورث
 الكلب والقوة والقلب وملك الرأى والبر حتى لا يكون ان فعل ولده والبر
 ولا يوم من عاصده ولا يوم للبر والبر والبر حتى ان لا يكون من عاصده ولا يوم من عاصده
 الفجر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 يعقونها واما التي فاذا جرت اكلها فقال من من الصبح كعاب البر والبر
 والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 وركوب الزنا والبر والبر اذا لم يكن ان يرب على كونه وهو لا يفعل ذلك وانما لا يرب
 وادب ربه اكل كل شر ولا يبعد ان يكون الفجر من ربه على نهي الملاءم لانه
 ودع القول فيها لا خوف ولا يبعد ان يكون الفجر من ربه على نهي الملاءم لانه
 عن طريق اذا عرفت هذا فان الفجر عذرة الفجر من ركب الدواب
 وتولوا في الكافي من فطر لورط ومن خاف ومن خاف العاصدة ثبت عن ا
 التوفل فيها لا يعلم ومن علم على غير علم صنع الفجر هو ما ذكرنا فيها بلا طرفة عين
 والبر من هذا الكلام على ان عاقبة لقنا هذا البر ما يودى مواده من
 انكسر بغيره اذ كان ما يقع في الحلال والبر ما لم يلب ذلك البرم وانما

التوكل فيما لا يعلم ومن علم غير علم حذر انفسه هو ما ذكرنا من مباحثنا
والله من هذا الكلام علم ان الحق لقننا هذا الحديث وما يورد عموما من
التركيب مجرد ارنكيا واما مقع في الحلال والهمام لعمرك ذلك الجرم وانما

عن حسن بن سالم عن أبي بصير عن الباقر عن رجل تزوج امرأة فقالت أنا حلي
وأنا فحلست مني فزادني عاراً فعدت قال فقالت إن كان ذلك فماذا فعلت بها وأقربها
والكان لم يفعل بها ولم يواقعها فلفظت وسأل إذا لم يكن عودها قبل ذلك وفي الصحيح
الذي أخرناه أريد قد عذر الناس في الجهالة بما هو عظيم من ذلك فقالت أتى الجهالين
افترجها لثمة إن ذلك محرم عليه أم يجبال لثمة أيتها الفجرة فقالت أهدى الجهالين
أهول من ذلك أتى الجهال لثمة بأن الله محرم ذلك عليه وذلك بآية لا تقربوا
معها فقالت فهو لا تقربوا محذور قال نعم فقامت وحده لا يجازي توبه ولا تقربوا
فكرنا في قوله عاراً ذلك الشبهات وفيه في المبررات والظلال الثاني بظهوره
في توضيح الأول بمكانه على غلبة الإجماع على كراهية الكتاب أو على ظاهر الفروع الذي يوزن الإجماع
فيمنع في المحذور مما يترجم جباين اللذة مع أنيس على سبيل العموم بل هو مخصص بالمحذور
وبالجملة لغيره وكما ينبغي لأصاحبه إلا التوجه بمرتباً بقبول هذا ولا يشاطر سلك الجماعة
ومطويع عن الأئمة عليهم السلام تسمية الفروج حيث ورد عنهم أن الفروج

شبهه وسد يكون الولد ونحن نحاط والله أعلم بالصواب

عن الرضا عليه السلام في الدعوى

في يوم الأربعاء العاشر من شهر ربيع
الف وثمان مئة وثلاثين وألف
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والمؤمنين
الذين هم
أركان
الدين
والمعتمدون
عليهم
في كل
أمر
والمؤمنين
الذين هم
أركان
الدين
والمعتمدون
عليهم
في كل
أمر

جميع فقهاً لنا ونحكي بصحة فتقده الحاصل له من المقدّمين ألفاً مائة وتس ويطلق فقده
الفتوى وإن كان ذلك أمراً متفق عليه بينهم ولا يشاغل في أنه كيف يكون فكر الواحد
الفتوى المأثور عن الإمامين عليهما السلام في حق من الفتوى صواباً ولا فساداً ولا فساداً ولا فساداً
كذلك المأثور عن الإمامين عليهما السلام في حق من الفتوى صواباً ولا فساداً ولا فساداً ولا فساداً
فكان وهما من جهة الفتوى مخالفة لها كما هو الحال في سائر العلوم والأموال التي مر بها
الجاهل الخبير مع أنه وغيره في العقل لا يخفى أنه من خلافهم بل يتوهم وقد توهم
ويقلد منهم ويعدونه الذبح في نظامهم حول الذي اختاروه وإن كان في ظن انفسهم
أن الأمر ليس كما اختاروه مع أنه لا يشاغل في أنه من أين ثبت أن كل من ظن حكماء
جدة له كيف وهو مخالف للآيات والأخبار والاحتياط كما منعه من إفساد الله تعالى
أن توهم أن المجتهد أجل بظنه فهو قوم فاسد لأنه في الحقيقة جعل باليقين
كما ستعرف هذا مع أنه ثبت بالأدلة أنه يجوز تقليد المجتهد كما ستعرف هذا مع
ولم يثبت أن كل من ظن أمر يكون ظنه حجة فالعقل على مثله واجب لازم و
بالنسبة صحيح الفتوى لغير الأدلة بخلاف الاحتياط لعدم العموم بل الحق في
كما ستعرف مع أنه لو لم يثبت بحجة ظن الجهال والأطفال والنساء ما مع أنه
أوضح من هو لا دسهم أو فساد فيهم دون غاية المجتهد في تحصيله ويشتهرون
في الطلب ولا يسألون ولا يحقون يقول من قال ومن أين ثبت ولا يقنعوا
بحر ذلك بل يستعزجون الأوس في الخصص حتى أنهم لم يجدوا ولا يعرفون أحد
من الخصص ويجعلون على وفق مضمون من طلب شيئاً جدياً وجد وفيهم ما يوافي
ويجرب في وادى الفتوى عن القدس ولو عاملوه معاملة في القدس جدياً
كما وجب المحققون الأعاظم وصاروا بذلك فزاد في دهرهم وعصرهم مقبول
عند العامة نعم ربما لاحظ بعضهم كثر قلب أب قراش في قلبه حين شبهه
الزنية الماضية والأمنية فيصير في غاية الأباة فزاد في قلبه حين شبهه
إذا كان بطلان الفتوى لم يثبت كذا يعني فضلاً عن أنظري فلا يفتن بها
الفتوى فضلاً عن أنظري وشبهتهم الآخرين هي أيضاً مخالفة لم يسبق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمد لا يقوى على إحصائه إلا هو والصلوة على محمد وآله
الطاهرين صلوة برصون بها عنا منتهى الرضا ويشعرون بها أن يستعبد
ويستشهد به ويتوكل عليه ولا حول ولا قوة لنا إلا به ولا خير إلا ما أعطى
وسأله إذا يوقض ما يرضى ويتفعنا وفق ويهدي فانه بعد
العهد عن زمان الأئمة عليه السلام وخفي أمارات الفتنة والأدلة على ما
كان أكثر من عند الفقهاء والمصنفين بينهم بالأخبار وأما من قبل الذين
منهم أن الانطباع أكثر آثارهم كما كانت طريقة الأئمة السابقة والعاد
رأى في الشرائع كما خاضة أنه كل يعبد العهد عن صاحب الشريعة حتى إمامه
سد يد ويجعل خيالاً لا جد به إلى أن يصير تلك الشريعة من هذه الجهة
توهم متوهم أن شيخنا المفيد ومن بعده من فقهاءنا إلى الآن كافي بمجموع
على الصلابة صديقين بدعائهم غرور بدعائهم ضالين مضلين متابعين الضال
مة مخالفتهم بطريق الأئمة عليهم السلام ومخبرين لطريقة الخاصة مع خاتمة
أقربهم لعهد الأئمة عليهم السلام ونهاية جلالهم وعلاهم ومهمهم في
والتحديث ومهمهم وزهدهم وقومهم وقواهم وتقديهم وتوهم المؤمنين
لذلك صلب الشريعة أكثر من له في رأس كل مادة الكمالين لا ينام الأئمة
مع كرمهم في غاية العظم والفظافة والقوة القدسية بل ربما كانوا في ضيقهم
كذلك فضلاً عن الكبر وبنا الشريعة من بعد خيبة أمارتهم إلى أن
على طريق أصول دينهم وفروع مذهبيهم في الأعصار والأصاير من هذا
هم اجزى كل من لا اطلاع له أصلاً بما في أدلة الفتنة وقواهم حتى أدخل نفسه
في الفتنة وحصل لنفسه فيها جديلاً من تركيبة مقدّمين أن كل من
ظن من جهة الأحاديث حكماً وفهم في نفسه منها أمرا يكون ذلك حجة له ولا
يجوز له تقليد غيره لأنه فقيه أن كل ما يظن له وجهه وما يفهم مما ذكره
الفتوى لا أصل له ويكتفي في ذلك من قال ومن أين ثبت من يعبد نفسه افتقة

[illegible]

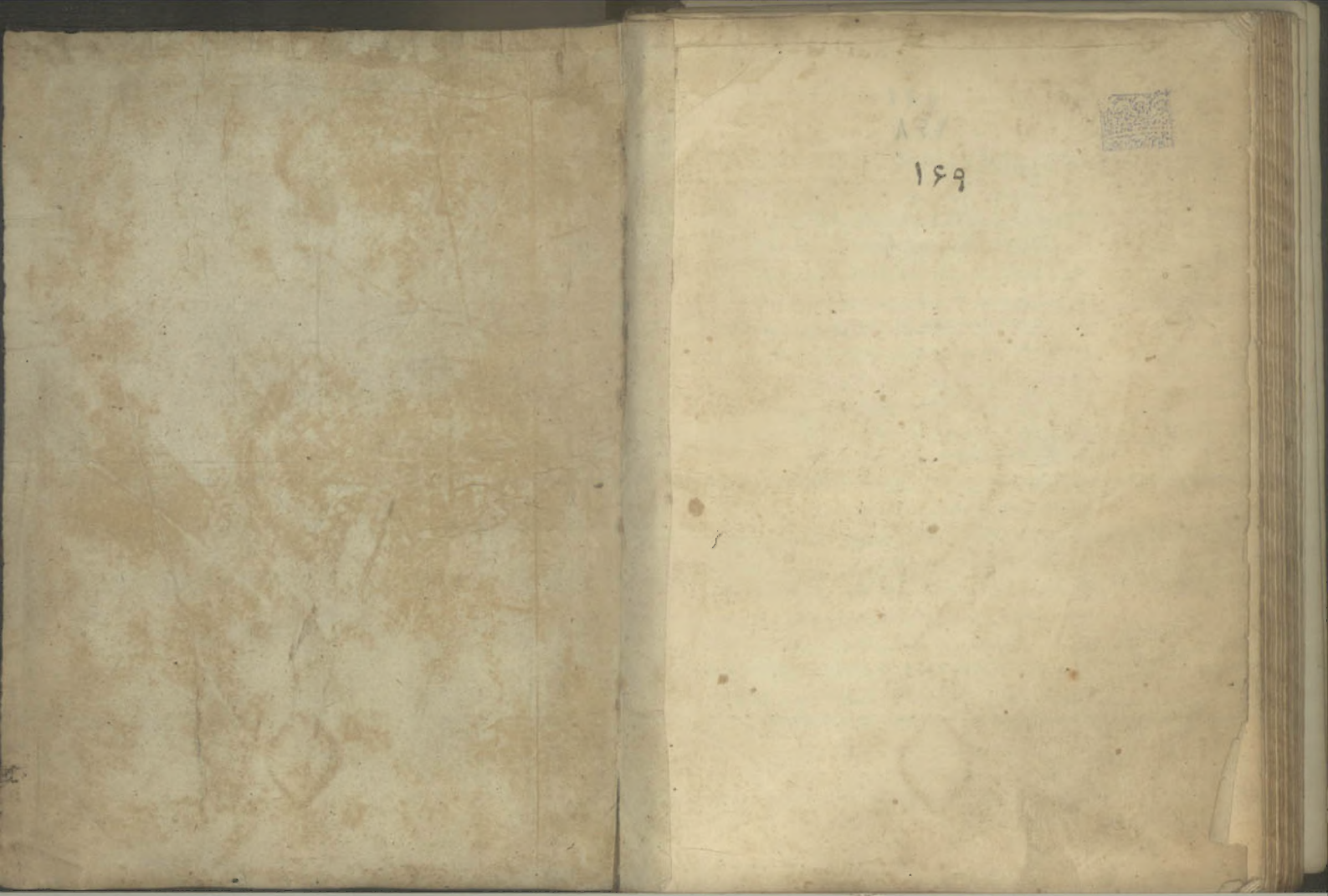
نوم

[illegible]

29

واعلم ان من رتب الخوف ان يقهر به من حيث يصير حقيقة اخرى، ولحقها او يفرقها عن
بعض الخلق على ما العادة، وقد اوردنا من رتبها ما بالذهب وما كان يفرق من ضميرها وانما
الاشغال مثلا، يصير دم الدابة والخنزير والبق وغير ذلك من اشغال مدركها كذا الخبيث
هل يطلب والعادة وبشرته العصبى الخبيث والودع والارباب وما يعطى من رتب الاصل، انك
واضح في الاستحقاق ايضا، فليست فيه، واعلم ان من رتب عدا اقسامه وبينها العوارض
بعدمه من غفلت عن بيان ما بين رتبته وبينها من غفلت عن رتبته، ومن رتبته العكس في موضع
يوارى في الاستحقاق ما احتجنا بانها في حقه اعادة انهي كان والفن في حقه رصدها، وهو في
ما صنف فلا بد من الحجة في ما لا يخفى ذلك،
فقوله عظيم وهو في غاية الغزارة ان الخوف يفرق بين رتبته وما عاقل الرسول والامة ان يكون
في رتب الاقسام السبعة من حيث كان كما سلفا، عرفت في علم لا في العلم، فيكون قول الله عز
وجل كيف اريد بعد ذلك، فحينئذ من رتبته ما بين رتبته من بعض الضمير ان يقتل ان يكون رتب
مرييا وعدم حشره في النار، الله عز وجل في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
وعدم جعله كزيف، وهو في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
الواحد والآخر، وفي رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
فلا يخفى في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
في بعضنا ان رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
من كتاب الله عز وجل في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
والاصحاب كان رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
تتم لانك في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
بشرته في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
طوبى لمن رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
كانت عليه رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
كلام الله عز وجل في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته
بعض ما عاقل الله عز وجل في رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته ما بين رتبته

15



۷۲۱

خطی احمد